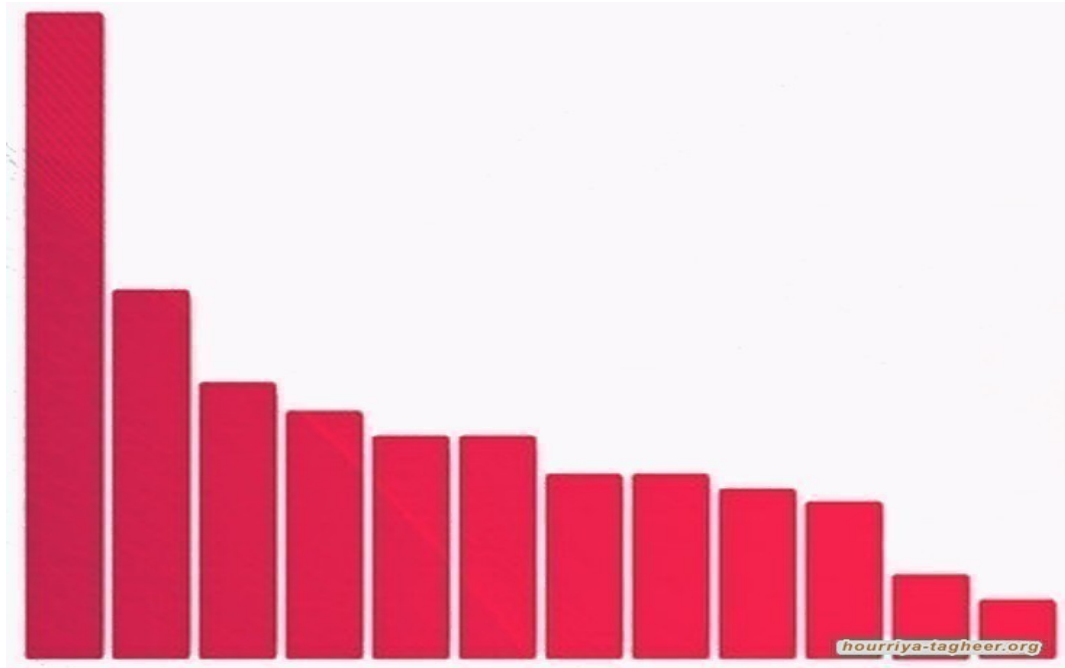


صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو الناتج المحلي السعودي



التعثّر المالي هو عنوان المرحلة الحالية في السعودية مع تواتر الأزمات الاقتصادية في مطلع العام الجديد.

وفي أبرز مؤشر على ذلك، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية عام 2025 إلى 3.3% في ظل الاستمرار بتمديد تخفيضات إنتاج النفط.

ورغم إسهام النفط بشكل أساسي في الاقتصاد المحلي، إلا أن وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان سبق وادّعى بأن النفط لم يعد في المقام الأول مع وجود الغاز والمعادن، مع العلم أن السعودية تعتمد بشكل كلي على احتياطياتها النفطية لسد عجزها وتمويل اقتصادها.

ملاح الأزمة الاقتصادية تكشفها أيضًا خطة الافتراض السنوية للعام المالي 2025 والتي بيّنت أن الاحتياجات التمويلية لعام 2025 بلغت ما يقارب 139 مليار ريال.

ويعاني الأهالي من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات، فيما من المتوقع أن ترتفع أسعار قطاع العقارات بنسبة 4.4% الأمر الذي يفوّت على الكثير من الشباب فرصة الحصول على منزل.